Preventive Measures to Reduce Transmissible Diseases in Islamic Law

Mohammed Sami Al-Duleimy*, Zahir Faisal Al-Esawi

Center for Strategic Studies, University of Anbar, Iraq

* moh.farhan@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: Measures, Pandemic, Prevention, Infection, Epidemic.

Crossref doi

<https://doi.org/10.51345/v32i4.398.g249>

ABSTRACT:

Islamic law is concerned with treating infectious diseases by preventing them and limiting their spread, and it has indicated that the primary responsibility rests with the individual, so it obliges him to do everything that would limit the transmission of these epidemics, and the state is also responsible for providing everything that would limit these diseases and prevent their spread. Such as imposing quarantine and providing medical and health care to those who have been afflicted by God with these diseases, and there is no doubt that infectious diseases some of them lead to the death of those who are infected with them, as in the Corona pandemic, and it is known that self-preservation is one of the most important objectives of Islamic law. Therefore, preventive measures must be taken into account. It can prevent the transmission of diseases and stop their spread. The jurists and scholars must explain to people the matters of their religion and world so that some of them do not fall into what is forbidden according to Sharia, so that they will be sinned by ignorance and without knowledge. The importance and reasons for choosing this topic comes in light of the spread of epidemics from time to time, the last of which is the Corona pandemic that has spread and afflicted many Muslims and some of them are ignorant of the jurisprudential rulings related to these epidemics such as the rule of non-compliance with the quarantine and the ruling on the transmission of infection intentionally and ignorant, as well as preventive measures Islamic law that limits the spread of these epidemics. Among the results that we reached in our research is that we have proven the transmission of infection, and it is a constant occurrence in our Islamic history and there is no room for denying it, so it is not permissible to deliberately transmit the infectious disease to healthy people and it is one of the major sins that entails God's punishment in the hereafter and retribution in this world. Ignorance and negligence of wrongdoing without intending there is no sin on him in the hereafter, but he must guarantee what he destroys in this world, because Islamic law has taken a group of them: the dislike of blowing into a bowl, the prohibition of spitting on the ground, and the necessity of purification from the impurity of some animals such as dogs and pigs that transmit diseases to humans Preventing defecation and urination in public resources, and many measures that prevent the transmission of diseases and limit them.

الإجراءات الوقائية للحد من الأمراض الانتقالية في الشريعة الإسلامية

أ.د. محمد سامي الدليمي*، أ.م.د. ظاهر فيصل العيسوي

مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الأنبار، العراق

* moh.farhan@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: إجراءات، جائحة، وقاية، عدوى، وباء.

<https://doi.org/10.51345/v32i4.398.g249>

ملخص البحث:

أهتمت الشريعة الإسلامية بعلاج الأمراض المعدية وذلك من خلال الوقاية منها والحد من انتشارها وبيئت بأن المسؤولية الأساسية تقع على الفرد فأوجب عليه كل ما من شأنه أن يحد من انتقال تلك الأوبئة، والدولة مسؤولة أيضاً عن توفير كل ما من شأنه أن يحد من تلك الأمراض ويمنع انتشارها كفرض الحجر الصحي وتوفير الرعاية الطبية والصحية لمن ابتلاه الله بتلك الأمراض، ومما لا شك فيه أن الأمراض المعدية يفضي بعضها إلى موت من أصيب بها كما في جائحة كورونا، ومن المعلوم أن حفظ النفس هو أحد أهم مقاصد الشريعة الإسلامية لذلك يجب الأخذ بالتدابير الوقائية التي من شأنها أن تمنع انتقال الأمراض وتوقف انتشارها وعلى الفقهاء والعلماء أن يبينوا للناس أمور دينهم ودنياهم كي لا يقع بعضهم في المحذور شرعاً فيصيب إثمًا بجهل ومن غير علم. إن أهمية واسباب اختيار هذا الموضوع تأتي في ظل انتشار الأوبئة بين وقت وآخر، وأخرها جائحة كورونا التي عمت بها البلوى وأصيب بها كثير من المسلمين وبعضهم يجهل الأحكام الفقهية المتعلقة بتلك الأوبئة كحكم عدم الالتزام بالحجر الصحي وحكم ناقل العدوى عمداً وجهلاً، فضلاً عن التدابير الوقائية في الشريعة الإسلامية التي تحد من انتشار تلك الأوبئة. ومن النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا هو اثبتنا انتقال العدوى وهي موجودة واقعة ثابتة في تاريخنا الإسلامي ولا مجال لأنكارها، فلا يجوز التعمد بنقل المرض المعدي إلى الأصحاء وهو من كبائر الذنوب ويترتب عليه عذاب الله في الآخرة والقصاص في الدنيا، من تسبب بنقل العدوى تقصيراً وجهلاً وإهمالاً بالخطأ من غير تعمد فلا إثم عليه في الآخرة لكن وجب عليه ضمان ما أتلغه في الدنيا، إن الشريعة الإسلامية قد اتخذت مجموعة منها: كراهة النفخ في الإناء، وحرمة البصاق على الأرض، ووجوب التطهر من نجاسة بعض الحيوانات كالكلاب والخننازير التي تنقل الأمراض للإنسان، منع التبرز والتبول في الموارد العامة، وكثير من التدابير التي تمنع انتقال الأمراض وتحد منها.

المقدمة:

امتن الله جل في علاه على أمة الإسلام أن هداها لعبادته وجعل شريعته خاتمة الشرائع تنتظم أحكامها شتى مناحي الحياة، فمن كمالها أنها صالحة لكل زمان ومكان، وإن توالى الأزمان وتعاقت السنين، فالثبات والجمود هو طابع الجمادات، أما التغير والتطور فهو ما تقتضيه الحياة البشرية التي لا يقر لها قرار

ولا يهدئ لها بال بغية تحقيق حياة أفضل للبشر، فكان لابد من حدوث أمور لم تكن قد حدثت من قبل كانتشار الأمراض والأوبئة التي لها القدر على الانتشار والانتقال من شخص لأخر. اشتملت أحكامها الشريعة الإسلامية على بيان الحكم الشرعي لتلك الأمراض، فقد ورودت الكثير من النصوص الشرعية التي تتحدث عن تلك الأمراض وتحد من انتشارها، فقد بين علماء الشريعة الآيات والأحاديث ولم يحصروا أنفسهم في دائرة بيان الحل والحرمة في الوقائع الحادثة في زمانهم، بل كانت لهم نظرة مستقبلية فيما قد يجد من تلك الأوبئة، ولهذا فقد كانوا يتصورون وقائع معينة قد تحدث مستقبلاً، فيبينون الحكم الشرعي لها من خلال الفروض الفقهية التي حفلت بها كتب الشريعة الإسلامية، والتي كانت سبباً في ثراء الفقه الإسلامي رغم تغير الأزمان وتبدل المجتمعات، واستمراراً لجهود فقهاء السلف واسهاماً منا لإثراء الفقه الإسلامي، اجتزأنا من بين القضايا المعاصرة قضية انتشار الأوبئة وتحديداً COVID 19 الذي ابتلينا به في مجتمعاتنا الإسلامية.

إن الشريعة الإسلامية قد أهتمت بعلاج الأمراض المعدية قبل حدوثها وذلك من خلال الوقاية منها والحد من انتشارها وبينت بأن المسؤولية الأساسية تقع على الفرد فأوجب عليه كل ما من شأنه أن يحد من انتقال تلك الأوبئة، وكما تقع المسؤولية على الفرد فإن الدولة هي مسؤولة أيضاً عن توفير كل ما من شأنه أن يحد من تلك الأمراض ويمنع انتشارها كفرض الحجر الصحي وتوفير الرعاية الطبية والصحية لمن ابتلاه الله بتلك الأمراض، ومما لا شك فيه أن الأمراض المعدية يفضي بعضها إلى موت من أصيب بها -كما في جائحة كورونا- ومن المعلوم أن حفظ النفس هو أحد أهم مقاصد الشريعة الإسلامية لذلك يجب الأخذ بالتدابير الوقائية التي من شأنها أن تمنع انتقال الأمراض وتوقف انتشارها وعلى الفقهاء والعلماء أن يبينوا للناس أمور دينهم ودنياهم كي لا يقع بعضهم في المحذور شرعاً فيصيب إثمًا بجهلٍ ومن غير علم.

أهمية وأسباب اختيار الموضوع

1- يعد موضوع الأمراض المعدية وطرق انتقالها من أهم المواضيع المعاصرة في ظل انتشارها بين وقت وآخر، وأخرها جائحة كورونا التي عمت بها البلوى وأصيب بها كثير من المسلمين وبعضهم يجهل الأحكام الفقهية المتعلقة بتلك الأوبئة كحكم عدم الالتزام بالحجر الصحي وحكم ناقل العدوى عمداً وجهلاً، فضلاً عن التدابير الوقائية في الشريعة الإسلامية التي تحد من انتشار تلك الأوبئة.

2- انتشار الأوبئة موضوع يهم كل فئات المجتمع، من علماء وقضاة وأطباء وغيرهم، وأهمهم الأطباء لاتصالهم المباشر بالمصابين بأمراض معدية، فضلاً عن الفقهاء لكثرة ما يسألون عن الأحكام والقضايا في العبادات والجنايات التي تخص المصابين بالأمراض المعدية.

3- اكتشاف أمراض معدية فتاكة لم توجد من قبل كالإيدز، والسارس، وجائحة كورونا وغيرها كثير، فهذه الأوبئة تحتاج من الباحثين دراستها وتأصيلها لمعرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بها من خلال الأصول الشرعية والقواعد الفقهية المتعلقة بالمصاب بها والمخالط له.

4- حاجة المجتمع لمعرفة أحكام المرضى بأمراض انتقالية، ولاسيما الأسرة المسلمة التي أصيب أحد أفرادها بتلك الأمراض، ومعرفة الأحكام الشرعية المترتبة على أفعالهم.

5- تعريف الأطباء بالأحكام التي يحتاجونها من المسائل الفقهية المتعلقة بالمصابين بأمراض معدية.

مشكلة البحث: تلخص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: ماهية الأمراض البائية؟ وما هي التدابير الوقائية الشرعية التي تحد من انتشارها؟

منهج البحث: تقوم طريقة البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى القرآن الكريم وسنة نبينا محمد ﷺ، فضلاً عن كتب التفسير والحديث والفقه، وأقوال الفقهاء القدامى والمعاصرين في المسائل الاجتهادية والمحدثّة، وبعض البحوث والدراسات الحديثة المنشورة في المجالات العلمية ومجامع الفقه الإسلامي ذات الصلة ببحثنا، للاعتماد عليها للوصول إلى الأحكام والترجيحات الفقهية التي يتبناها بحثنا هذا مع بيان سبب الترجيح.

حدود البحث: سنقتصر في بحثنا هذا على ذكر أقوال الفقهاء في المذاهب الأربعة المشهورة الأحناف، المالكية، الشافعية، الحنابلة، فضلاً عما تيسر من أقوال الفقهاء في المذاهب الأخرى إن وجدت وأقوال الفقهاء المتأخرين والأطباء.

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة أبو حماد، أحكام نقل الأمراض المعدية دراسة فقهية، حسام حسن حسني أبو حماد، دراسة ماجستير مقدمة إلى كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة القدس/ فلسطين، سنة 2016م، وقد بينت هذه الدراسة بعض الأحكام الفقهية لمن أصيب بمرض معدٍ. ومن تلك الأحكام: التفريق بين الزوجين بسبب مرض معدٍ، وحكم اجهاض الجنين للمصابة بمرض معدٍ، وحكم حضانة الطفل للمصابة بمرض معدٍ، وغيرها الكثير من الأحكام الفقهية في ثنايا تلك الرسالة.

ثانياً: دراسة سعود، أحكام الأمراض المعدية في الفقه الإسلامي، عبد الإله بن سعود، رسالة ماجستير، جامعة الملك محمد بن سعود، سنة 1429هـ. وقد تكلمت تلك الدراسة عن أثر الإصابة بمرض معدي على العبادات. ومنها: تأثيرها في الصلاة والزواج والطلاق وغيرها من الأحكام الفقيه التي تؤثر في العبادات.

وما يميز دراستنا هذه عن غيرها أنها تختص ببيان الإجراءات الوقائية في الشريعة الإسلامية التي منه شأنها أن تحد من انتشار الأوبئة، فضلاً عن بيان حكم ناقل المرض عمداً وجهلاً وما يترتب عليه من أحكام.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث

المرض لغة: مصدر مرضَ وجمعه أمراض، يقال: يمرض مريضاً فهو مريض، وشخص مريض: يعني تغيرت صحته واضطربت بعد اعتدالها، وهو السقم، وهو نقيض الصحة، وهو كل ما خرج بالكائن الحي عن الصحة والاعتدال، قال ابن عرفة: المرض في القلب فتور عن الحق وميلاً للباطل، والمرض في الأبدان فتور الأعضاء واعتلالها⁽¹⁾.

المرض اصطلاحاً: فساد المزاج وسوء الصحة بعد اعتدالها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (الشعراء: 80). فالمرض هو علة أو ضعف يخرج الإنسان -أو أي كائن حي- من حدث الاعتدال والصحة إلى السقم.

مرض الموت: العلة المقعدة المتصلة بالموت⁽²⁾.

العدوى لغة: مصدر عدى: أي تجاوز على غيره، وأعداه الداء: أي تجاوزه لغيره، وهو: انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بوساطة ما، في ما يعدي من جرب وغيره أي يسري من شخص لآخر بطريق الاتصال المباشر أو غير المباشر⁽³⁾.

العدوى اصطلاحاً: وهي انتقال الداء من الشخص المريض للشخص الصحيح بواسطة معينة كالهواء أو اللمس، مما يعدي بمثله من جرب أو زكام وغيرها، أي يسري الداء من شخص لآخر عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر بالشخص المريض⁽⁴⁾.

المرض المعدي: وهو مرض يصيب الكائنات الحية كالإنسان، ويكون الفايروسات أو الميكروبات أو الطفيليات أو الفطريات هي المسبب للمرض، وله قابلية الانتقال من شخص لآخر بإحدى طرق العدوى، فمنها ما ينتقل بالتنفس كالزكام، ومنها ما ينتقل عن طرق الفم كالتييفويد ومنها ما ينتقل بالملامسة كالجدري، ومنها ما ينتقل عن طريق العلاقات الجنسية كالسيلان، وغيرها من الطرق الأخرى⁽⁵⁾.

ناقل العدوى: وهو الشخص أو الحيوان الذي لا تظهر عليه أعراض المرض لكنه يحمل الجرثومة أو الفيروس وقادراً على نقله لشخص آخر ونشر العدوى بين الناس، فالهواء قد يكون سبباً في نشر العدوى كالزكام وغيره⁽⁶⁾.

ومما ذكر أعلاه نلخص بأن المرض المعدي: هو كل مرض يكون سببه جرثومة أو فيروس معدي ويمكنه الانتقال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بين الكائنات الحية فمنها ما ينتقل بين الحيوانات فقط ومنها ما ينتقل من الحيوان إلى الإنسان، أما الأمراض غير المعدية التي تصيب الإنسان ولا تنتقل بالعدوى فربما تكون أمراض وراثية أو بسبب سوء التغذية كالنقص بالفيتامينات أو زيادة كالزيادة بالبروتينات التي تسبب مرض النقرس، أو بسبب هرموني كأمراض الغدد أو أمراض خلقية منذ الولادة أو أمراض بسبب تكاثر وانسطار الخلايا الجسمية كالسرطان وغيرها كثير⁽⁷⁾.

الوباء لغة: بفتح الواو مصدره وبئ وبؤ وجمعه أوبئة، ووبئ: فعل ماضٍ ووبئ يوبئ، وبأً ووبأً، فهي وبئة وهو وبئ، والمفعول به: موبوء ووبئ، يقال: وبئت الأرض: أي كثرت فيها الوباء وانتشر، فالوباء: هو كل مرض سريع الانتشار شديد العدوى، ينتقل من مكان إلى مكان آخر ويصيب الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء، وغالباً ما يكون قاتلاً كالطاعون⁽⁸⁾.

الوباء اصطلاحاً: لا يختلف تعريف الوباء في الاصطلاح عن تعريفه في المعنى اللغوي، ويكاد يتفق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي فالوباء: هو فساد يعرض لجوهر الهواء لأسباب سماوية وأرضية⁽⁹⁾. وكثيراً ما تنتشر الأوبئة عقب الحروب، وفي حال انتشار الجهل والتخلف في مجتمع ما، أو في حال ارتكاب ما حرم الله ونهى عنه كأكل بعض البهائم والدواب التي حرمها الله سبحانه وتعالى، كما حدث في أكل الأفاعي والخفافيش والكلاب، وهي المتهم الرئيسي بانتشار جائحة كورونا على مستوى العالم.

المكافحة لغة: مصدرها كفح، كافح يكافح، كفاحاً ومكافحةً، فهو مكافح، والمفعول به: مكافح، وكافحه: يعني لقيته وواجهه، يقال: كافح القوم أعداءهم: أي استقبلوهم بالحرب بوجوههم مع غير ترس ولا درع، وكافحه الأمور: يعين باشرها بنفسه، وكافح الحريق: يعني واجهه بكل معداته، فالمكافحة: هي المواجهة، المدافعة، والمباشرة، والمعنى المراد في هنا: المواجهة والمدافعة⁽¹⁰⁾.

المكافحة اصطلاحاً: خفض كثافة أي نوع ضار باستخدام أعدائه الطبيعية من مفترسات أو طفيليات أو ميكروبات⁽¹¹⁾.

الوقاية لغةً: مصدر وقى، توقى يتوقى توقياً، فهو متوقٍ، والمفعول به متوقى، وتوقى الشيء: أي اتقاه وحذره وتجنبه، والوقاية: ما يتوقى به الشيء، وهي: الحماية والصيانة من الأذى، فالوقاية: هي الصون والستر عن الأذى بمعنى: حفظ الشيء من التلف أو الآفات الضارة، والوقاء: هو شديد الاتقاء⁽¹²⁾.

الوقاية في الطب: هي جميع الوسائل التي تتخذ لاتقاء الأمراض مثل التطهير والعزل والتلقيح⁽¹³⁾.

الطب الوقائي: وهو الذي يعتمد أساليب الوقاية الطبية من الأمراض والأوبئة⁽¹⁴⁾.

البرامج الوقائية: وهي الأنشطة الصحية التي تهدف إلى الحماية من الأمراض وضمان مستوى صحي جيد، وذلك بالتطعيم والتوعية الصحية بالأمراض وأسبابها وطرق انتقالها وكيفية الوقاية منها⁽¹⁵⁾.

الوقاية اصطلاحاً: هي حماية مأمور بها للدفاع عن المصالح الأساسية، فالوقاية تختلف عن الردع: فالردع هو ما يؤدي للوقاية من الجريمة بمنع حدوثها أو تقليصها⁽¹⁶⁾.

حقيقة الوقاية: هي مجموعة الإجراءات، والخدمات المنظمة والمقصودة التي تهدف للحيلولة دون وقوع الخطر أو الإقلال من الأخطار - قدر الامكان⁽¹⁷⁾.

التدبير لغةً: مصدر دبر يدبر تدبيراً، فهو مدبر وأدبر، وهي دبراء. والجمع: دبر ودباري. والمفعول به: مدبر، نقول دبر الرجل أموره: فكر فيها وخطط لها، واتخذ المسؤول تدابير صارمة: يعني إجراءات وترتيبات وقوانين إجرائية وتدابير احتياطية، فالتدبير: هو النظر بعواقب الأمور وما ستؤول إليه⁽¹⁸⁾.

التدبير اصطلاحاً: عبارة عن النظر في عواقب الأمور، وهو قريب من التفكير؛ إلا أن التفكير تصرف القلب بالنظر في الدليل، والتدبير تصرفه بالنظر في العواقب⁽¹⁹⁾.

التدابير الوقائية: وهي الإجراءات التي يحكم بها على الجاني وفقاً للقانون، وهي الإجراءات الوقائية التي يقوم بها ذوي المهن الصحية للحد من الأمراض ومنع انتشارها⁽²⁰⁾.

ومن التعاريف اعلاه يتبين أن التدابير الطبية الوقائية: هي مجموعة من الإجراءات والاحتياطات التي يتخذها الأطباء والتي من شأنها أن تمنع العواقب التي تترتب على انتشار الأوبئة والأمراض واستفحالها وعدم السيطرة عليها.

المبحث الثاني: أقوال الفقهاء في انتقال العدوى من عدمها وحكم انتقالها

وفيه مطلبان: المطلب الأول: أقوال الفقهاء في انتقال العدوى من عدمها. المطلب الثاني: حكم من تسبب بنقل العدوى.

المطلب الأول: أقوال الفقهاء في انتقال العدوى من عدمها

وردت أحاديث كثيرة عن النبي محمد ﷺ في العدوى فمنها ما يثبت العدوى ومنها ما ينفي وجودها وهذا ما أوهم كثير من الفقهاء والمحدثين بقولهم بعدم وجود العدوى بناءً على أحاديث نفي العدوى من غير تبهر في المعنى المراد من الأحاديث والوقوف على دلالاتها، ومراد النبي محمد ﷺ منها، متوهمين بوجود تعارض بين هذه الأحاديث، ومن النظرة الأولى للأحاديث وتفسيرها والوقوف على مدلولاتها ومعرفة أسبابها يتبين لنا أن تلك الأحاديث بعيدة عن التعارض والتناقض، ومن هنا فقد اختلف الفقهاء في إثبات العدوى ونفيها إلى قولين:

القول الأول: القائلين بثبوت العدوى، وانتقالها إلى الغير عن طريق المخالطة كالمصافحة أو المعانقة أو نقل الدم وغيرها من الطرق الأخرى ولكنهم قالوا إن المرض لا ينتقل بطبعه وإنما بأمر الله تعالى ومشيتته، وهو مذهب جمهور العلماء من الحنفية⁽²¹⁾، وهو القول المعتمد فيذهب المالكي⁽²²⁾، والشافعية⁽²³⁾، والحنابلة⁽²⁴⁾، والظاهرية⁽²⁵⁾، والزيدية⁽²⁶⁾.

القول الثاني: القائلين بعدم وجود العدوى، ونفي انتقالها، وإلى هذا القول ذهب كل من عيسى بن دينار، وأبن وهب⁽²⁷⁾ وبه قال الباقلاني، وأبن بطلال، وقالوا: بأنه لا عدوى إلا من الجذام فقط، ونفي ما دونها من انتقال الأمراض الأخرى عن طريق العدوى⁽²⁸⁾.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بثبوت العدوى

يرى أصحاب هذا القول ثبوت العدوى وإن بعض الأمراض تنتقل عن طريق العدوى وهذا ما حدث فعلاً في عهد الصحابة والتابعين ولا سبيل لإنكارها ودليلهم على ذلك:

أولاً: عن أسامة بن زيد: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الطَّاعُونَ رِجَزٌ أَوْ عَذَابٌ أُرْسِلَ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوْ عَلَىٰ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ، فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ)⁽²⁹⁾.

ثانياً: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يوردَنَّ مُمْرِضٌ عَلَىٰ مُصْحٍ)⁽³⁰⁾.

ثالثاً: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (فَرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارٌ مِنَ الْأَسَدِ)⁽³¹⁾.

رابعاً: عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْدُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ)⁽³²⁾.

خامساً: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرِغٍ لَقِيَهِ امْرَأَةٌ الْأَجْنَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ - رضي الله عنهم،

فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما: فَقَالَ عُمَرُ -رضي الله عنه: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِلْأَمْرِ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتَهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكَوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافَهُمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتَهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبَحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ -رضي الله عنه: أَفَرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عِدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ -رضي الله عنه- وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنْ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ) قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ⁽³³⁾.

سادساً: عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (لا تدموا النظر إلى المجذومين)⁽³⁴⁾.

سابعاً: عن الحسين بن علي -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: (لا تدموا النظر إلى المجاذيم ومن كلمه منكم فليكلمه وبينه وبينه قيد رمح)⁽³⁵⁾.

وجه الدلالة: دلت الأحاديث النبوية الشريفة على ثبوت العدوى وعلى ثبوت انتقالها من خلال الإقدام على البلد الذي وقع فيه المرض فضلاً عن منع الخروج من الأرض التي فشا فيها الوباء، ودلت أيضاً على وجوب أخذ الحذر والاحتياط من الأمراض المعدية ووجوب الأخذ بالأسباب التي تمنع انتشار الوباء وهذا دلالة واضحة في قوله ﷺ: (لَا يُورَدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ)⁽³⁶⁾ ففيه نهي عن القدوم وزيارة من ابتلاه الله سبحانه وتعالى بمرض معد أي كان ذلك المرض، ونهي ﷺ من الدخول إلى الأرض التي فشا فيها الوباء أو الخروج منها بقوله ﷺ: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ) وهذا الحديث يدل على عدم جواز الخروج من الأرض الموبوءة أو الدخول إليها لكي لا ينتشر الوباء.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم بثبوت العدوى

يرى أصحاب هذا القول بعدم ثبوت العدوى وإن الأمراض لا تنتقل عن طريق العدوى مستدلين عليه بأحاديث صحيحة واردة عن النبي محمد ﷺ واستدلوا بما يأتي:

أولاً: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً، لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً، لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً) فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، النُّقْبَةُ مِنَ الْحَرْبِ تَكُونُ بِمَشْفَرِ الْبَعِيرِ أَوْ بِذَنَبِهِ فِي الْإِبِلِ الْعَظِيمَةِ فَتَجْرَبُ كُلُّهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فَمَا أَجْرَبَ الْأَوَّلُ؟ لَا عَدْوَى، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفْرَ، خَلَقَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ، فَكَتَبَ حَيَاتَهَا، وَمُصِيبَاتَهَا، وَرَزَقَهَا)⁽³⁷⁾.

ثانياً: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفْرَ)⁽³⁸⁾.
ثالثاً: عَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ مَجْدُومٍ فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ ثُمَّ قَالَ: (بِسْمِ اللَّهِ ثَقَّةً بِاللَّهِ وَتَوَكَّلَا عَلَيْهِ)⁽³⁹⁾.

وجه الدلالة: دلت الأحاديث النبوية الشريفة على عدم وجود العدوى ومنع انتقالها من شخص لأخر وذلك واضح بقوله ﷺ: (لَا عَدْوَى) وقوله ﷺ: (لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً) وأن أي انتقال للمرض فذلك بأمر الله سبحانه وتعالى وليس بسبب العدوى وغيرها.

يجاب على ذلك: أن هذا الاستلال غير صحيح وذلك لأن مراد النبي ﷺ بقوله (لَا عَدْوَى) هو رد على المشركين الذين يقولون: بأن الأشياء تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى وقدرته، فرد عليهم النبي ﷺ وبين لهم بأن العدوى بفعل الله وأمره، فإن شاء الله أن ينتقل المرض من شخص لأخر انتقل إليه، وإن لم يشاء الله لم ينتقل المرض، فالنبي ﷺ أراد بذلك تصحيح الاعتقاد الذي كان سائداً في الجاهلية بأن العدوى تعدي بطبعها لا بقدرة الله تعالى، وما يؤيد مراد النبي ﷺ قوله ولا هامة وهو طائر يطير بالليل، وقيل هو البومة، وكانت العرب تتشاءم منه، وقوله ﷺ ولا صفر، ويقصد بصفر أن العرب في الجاهلية كانوا يزعمون بوجود حية في البطن يقال لها صفر تصيب الإنسان إذا جاع وتؤذيه وإنها تعدي فأبطل الإسلام ذلك وبينه رسول الله ﷺ في الحديث المتقدم، فضلاً عن عدم التطير ووجوب الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى هو الضار النافع، مع وجوب الأخذ بالأسباب والحذر ويؤيد ذلك حديثه ﷺ: (لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ)⁽⁴⁰⁾ وغيرها من الأحاديث الشريفة التي تؤكد على وجوب اتقاء الأمراض والأخذ بأسباب الوقاية والحذر⁽⁴¹⁾.

قال الإمام النووي: (أن حديث لا عدوى المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقده أن المرض والعاهة تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى، وأما حديث لا يوردن ممرض على مصح فأرشد فيه إلى مجانية ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره فنفي في الحديث الأول العدوى بطبعها ولم ينف

حصول الضرر عند ذلك بقدر الله تعالى وفعله وأرشد في الثاني إلى الاحتراز مما يحصل عنده الضرر بفعل الله وإرادته وقدرته⁽⁴²⁾.

أما دليلهم الثالث، حديث جابر فهو حديث ضعيف، ففي اسناده راوياً ضعيفاً وهو: مفضل بن فضالة، قال ابن معين: ليس بذلك، وقال علي بن المديني: في حديثه نكارة، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: لم أر له أنكر من هذا، يعني حديث جابر، وباقي رجاله ثقات.⁽⁴³⁾

وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يونس بن محمد عن المفضل بن فضالة والمفضل بن فضالة هذا شيخ بصري، والمفضل بن فضالة شيخ آخر بصري أوثق من هذا وأشهر⁽⁴⁴⁾. ونظراً لذلك فلا يصح الاستدلال به على نفي وقوع العدوى عند ملامسة من به مرض معدٍ، فضلاً عن ذلك فإن هناك الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي تدل على وقوع العدوى ولا يقوى حديث ضعيف على معارضة تلك الأحاديث الصحيحة، قال ابن حجر: (وعلى تقدير ثبوته، فليس فيه ﷺ أكل معه -يعني المجذوم- وإنما وضع يده -أي المجذوم- في القصة).⁽⁴⁵⁾ وعلى ما تقدم فلا يصح أي استدلال به.

الرأي الراجح

بعد بيان أدلة المذهبين ومناقشتها والرد عليها يبدو لنا أن الراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائلين بثبوت العدوى، وهي واقعة في زمن الصحابة وتحديدًا طاعون عمواس الذي حدث في السنة الثامنة عشر من الهجرة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وعدم دخوله للشام ورجوعه للمدينة المنورة، وقوله ﷺ (لا عدوى) لم يحدث إشكالية عند الصحابة -رضي الله عنهم- وقد كانوا يتمسكون بسنة النبي ﷺ ولا يخالفونها، فضلاً عن ذلك أنهم كانوا يلمسون انتقال الأمراض في حياتهم اليومية واصابة بعض الصحابة -رضي الله عنهم- بالطاعون وموتهم به في الشام، والطب قد أثبت انتقال العدوى في كل زمان ومكان من غير مخالف، فلا سبيل لإنكارها والقول بعدم وجود العدوى، فضلاً عن ذلك فإن الأخذ بأسباب الوقاية والحماية وتجنب التهلكة أو الضرر أمر واجب علينا، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: 195).

فلا يجوز التهاون وعدم الأخذ بالأسباب متكلين بذلك على حفظ الله سبحانه وتعالى، ومما تقدم يترجح لدينا مذهب القائلين بثبوت العدوى والله أعلم.

المطلب الثاني: حكم من تسبب بنقل العدوى.

التعمد بنقل العدوى

يتعمد بعض مرضى الأمراض المعدية، كمرض COVID 19 والإيدز بنقل المرض إلى غيرهم من الأصحاء، وذلك لأسباب جنائية أو نفسية أو اجتماعية وغيرها من الأسباب الأخرى، ومما لا شك فيه بأن هذا أمر محرم ولا يجوز ودليل ذلك قوله ﷺ: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ، شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ)⁽⁴⁶⁾ فلا يجوز نقل المرض المعدي إلى الأصحاء وإنه من كبائر الذنوب عند الله سبحانه وتعالى ويترتب عليه عذاب الله في الآخرة والقصاص في الدنيا، فكل من نقل العدوى إلى شخص آخر وأدى لموته فهذا يطلق عليه الفقهاء مسمى القتل بالتسبب، فقد اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على وجوب القصاص في القتل العمد لكنهم اختلفوا في وجوب القصاص في القتل بالتسبب إلى قولين:

القول الأول: القتل بالتسبب يوجب القصاص بشرط أن يتعمد التسبب بالضرر وأن يفضي الضرر لموت، كمن حفر حفرة في الطريق بقصد الضرر، فسقط فيها انسان ومات فيجب القصاص من الحافر لأن ذلك يعد قتلاً يوجب القصاص وهو فوق جمهور الفقهاء من المالكية⁽⁴⁷⁾، والشافعية⁽⁴⁸⁾، والحنابلة⁽⁴⁹⁾.

القول الثاني: القتل بالتسبب لا يوجب القصاص كمن حفر حفرة في الطريق فسقط فيها انسان ومات فلا قصاص على الحافر لأن ذلك يعد قتلاً بالتسبب والقتل بالتسبب لا يساوي القتل المباشر، وهو قول الأحناف⁽⁵⁰⁾.

أدلة الفريقين: أدلة الفريق الأول:

1- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدْوٍ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ، وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ﴾. (البقرة: 178-179).

2- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً دَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابًا لَهُ عَلَى شَاةٍ مَصْلِيَّةٍ، فَلَمَّا فَعَدُوا يَأْكُلُونَ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُقْمَةً فَوَضَعَهَا، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: (أَمْسِكُوا، إِنَّ هَذِهِ الشَّاةُ مَسْمُومَةٌ) فَقَالَ لِلْيَهُودِيَّةِ: (وَيْلَكَ لَأَيِّ شَيْءٍ سَمَّمْتَنِي؟) قَالَتْ: أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَ إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْ أُرِيحَ النَّاسَ مِنْكَ، وَأَكَلَ مِنْهَا بَشَرُ بْنُ الْبَرَاءِ فَمَاتَ، فَقَتَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ⁽⁵¹⁾.

أدلة الفريق الثاني: استدلت الأحناف بحديث عن ابن عباس: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْيَهُودِ أَهَدَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شاةً مَسْمُومَةً، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: (مَا حَمَلَكِ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟) قَالَتْ: أَحْبَبْتُ -أَوْ أَرَدْتُ- إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا فَإِنَّ اللَّهَ سَيَطْلُعُ عَلَيَّ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَبِيًّا أُرِيحِ النَّاسَ مِنْكَ⁽⁵²⁾.

يجاب على استدلالهم: بأنه ﷺ لم يقتلها لأنه في بادئ الأمر لم يمت أحد فلما مات بشر بن البراء -رضي الله عنه، أمر رسول الله ﷺ بقتل المرأة اليهودية فقتلت، فقد أخرج الحاكم حديثاً عن أبي هريرة -رضي الله عنه، أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً دَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابًا لَهُ عَلَى شاةٍ مَصْلِيَّةٍ، فَلَمَّا قَعَدُوا يَأْكُلُونَ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُقْمَةً فَوَضَعَهَا، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: (أَمْسِكُوا، إِنَّ هَذِهِ الشَّاةُ مَسْمُومَةٌ) فَقَالَ لِلْيَهُودِيَّةِ: (وَيْلَكَ لَأَيِّ شَيْءٍ سَمَّمْتَنِي؟) قَالَتْ: أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَ إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْ أُرِيحَ النَّاسَ مِنْكَ، وَآكَلَ مِنْهَا بَشَرُ بْنُ الْبَرَاءِ -رضي الله عنه- فمات، فقتلها رسول الله ﷺ⁽⁵³⁾ وبهذا الحديث يكون هذا الاستدلال للجمهور لا عليهم كما بينا في أدلة الجمهور.

الرأي الراجح:

بعد بيان أدلة الفريقين ووجه الاستدلال منها والرد عليها فالذي يتضح منها رجحان ما ذهب إليه الجمهور وذلك لقوة أدلتهم على من خالفهم، فضلاً عن ذلك أن بعض القتلة سيلجؤون إلى القتل بالأسباب الخفية التي تؤدي إلى القتل غالباً أو قطعاً كدس السم أو نقل العدوى ولأصبحت تلك طريقة للقتل بغية الإفلات من العقوبة فمن باب سد الذرائع يجب القول بعقوبة من تسبب بالقتل والله أعلم.

الخطأ والجهل والإهمال والتقصير بنقل العدوى

يقوم بعض مرضى الأمراض المعدية كمرض COVID 19 والإيدز بنقل المرض إلى غيرهم من الأصحاء من غير تعمد كجهلهم بإصابتهم أو لاعتقادهم بأن مرضهم غير معدٍ أو لتقصيرهم في التحرز عن نقل المرض وغيرها من الأسباب الأخرى، ومما لا شك فيه بأن هذا أمر غير صحيح ويجب الانتباه له، فكل من نقل مرض معدٍ إلى غيره بجهلٍ أو خطأً منه وتسبب بقتل نفسٍ أو إتلاف عضوٍ وجبت عليه الضمان، وفي ذلك يقول الإمام السيوطي -رحمه الله: (اعْلَمْ أَنَّ قَاعِدَةَ الْفَقْهَةِ: أَنَّ النَّسْيَانَ وَالْجَهْلَ، مُسْقِطٌ لِلْإِثْمِ مُطْلَقًا، وَأَمَّا الْحُكْمُ: فَإِنْ وَقَعَ فِي تَرْكِ مَأْمُورٍ لَمْ يَسْقُطْ بَلْ يَجِبُ تَدَارُكُهُ، وَلَا يَحْصُلُ الثَّوَابُ لِمَتَرْتَبَ عَلَيْهِ لَعْدَمُ الْإِثْمَارِ، أَوْ فَعَلَ مِنْهُ، لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِتْلَافِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، أَوْ فِيهِ إِتْلَافٌ لَمْ يَسْقُطِ الضَّمَانُ، فَإِنْ كَانَ يُوْجِبُ عَقُوبَةً كَانَ شَبْهَةً فِي إِسْقَاطِهَا)⁽⁵⁴⁾.

فكل خطأ يقع من قبل الأطباء ويؤدي إلى ضرر بالآخرين يعاقب عليه الطبيب لأنه يعد بمثابة استخفاف واستهانة بأرواح الخلق ويجب عليه الضمان شرعاً لأن خطأه أدى إلى إتلاف عضو أو ربما موت نفس،

قال ابن القاسم: (لا ضمان على طبيب وحمام وخاتن وبيطار إن مات حيوان بما صنعوا به إن لم يخالفوا)⁽⁵⁵⁾ فلم يوجب الضمان إلا إذا خالف الطبيب وأتلف عضواً أو قتل بشراً بغير عمدٍ فهذا يجب عليه الضمان.

وفي المغني: (وَلَا ضَمَانَ عَلَى حَجَّامٍ، وَلَا خَتَّانٍ، وَلَا مُتَطِّبٍ، إِذَا عُرِفَ مِنْهُمْ حَذَقُ الصَّنْعَةِ، وَلَمْ تَجْنِ أَيْدِيَهُمْ وَجَمَلَتُهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا فَعَلُوا مَا أَمَرُوا بِهِ، لَمْ يَضْمَنُوا بِشَرَطَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونُوا ذَوِي حَذَقٍ فِي صَنَاعَتِهِمْ، وَلَهُمْ بِهَا بَصَارَةٌ وَمَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ مُبَاشَرَةُ الْقَطْعِ، وَإِذَا قَطَعَ مَعَ هَذَا كَانَ فِعْلاً مُحَرَّمًا، فَيَضْمَنُ سِرَائَتَهُ، كَالْقَطْعِ ابْتِدَاءً، الثَّانِي أَنْ لَا تَجْنِيَ أَيْدِيَهُمْ، فَيَتَجَاوَزُوا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْطَعَ، فَإِذَا وَجَدَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ، لَمْ يَضْمَنُوا؛ لِأَنَّهُمْ قَطَعُوا قَطْعًا مَأْذُونًا فِيهِ، فَلَمْ يَضْمَنُوا؛ سِرَائَتَهُ، كَقَطْعِ الْإِمَامِ يَدِ السَّارِقِ، أَوْ فَعَلَ فِعْلاً مُبَاحًا مَأْذُونًا فِي فِعْله، أَشَبَّهُ مَا ذَكَرْنَا، فَأَمَّا إِنْ كَانَ حَازِقًا وَجَنَّتْ يَدُهُ، مِثْلُ أَنْ تَجَاوَزَ قَطْعَ الْخَتَّانِ إِلَى الْحَشْفَةِ، أَوْ إِلَى بَعْضِهَا، أَوْ قَطَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ، أَوْ يَقْطَعُ الطَّبِيبُ سِلْعَةً مِنْ إِنْسَانٍ، فَيَتَجَاوَزُهَا، أَوْ يَقْطَعُ بِأَلَةٍ كَالَّتِي يَكْثُرُ أَلْمُهَا، أَوْ فِي وَقْتٍ لَا يَصْلَحُ الْقَطْعُ فِيهِ، وَأَشَبَّهُ هَذَا، ضَمَنَ فِيهِ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ لَا يَخْتَلِفُ ضَمَانُهُ بِالْعَمْدِ وَالْخَطَا، فَأَشَبَّهُ إِتْلَافَ الْمَالِ، وَلِأَنَّ هَذَا فِعْلٌ مُحَرَّمٌ، فَيَضْمَنُ سِرَائَتَهُ، كَالْقَطْعِ ابْتِدَاءً)⁽⁵⁶⁾ فكل فعل تجاوز فيه أو أخطأ فيه يجب فيه الضمان.

أما في الأجرة فلا أثم عليه وذلك لعدم التعمد والقصد بل هو خطأ ونسيان وجهل وقع فيه العبد وهذا رافع للإثم مطلقاً فيما بين العبد وربّه، وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ: (جَاوَزَ اللَّهُ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا، وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ)⁽⁵⁷⁾ فلا إثم عليه في الأجرة لكن وجب عليه ضمان ما أتلفه في الدنيا.

المبحث الثالث: صور تطبيقية للتدابير الوقائية لمكافحة العدوى في الشريعة الإسلامية.

في الشريعة الإسلامية الكثير من التدابير الوقائية التي تحد من العدوى وتمنع انتشارها وتوقف انتقالها، ومن تلك التدابير: كراهة النفخ في الإناء لغرض تبريده، وتغطية أواني الشراب والطعام، ووجوب تغسيل اليدين ثلاثاً قبل أكل الطعام، ومنع التلوث بلعاب الكلب ووجوب غسل الأنية التي يأكل بها سبع مرات، وكراهة البصاق على الأرض، والنهي عن التبول والتبرز في المياه، وغيرها كثير من التعليمات النبوية التي تحث على الحفاظ على النظافة، فكل ذلك من شأنه أن يحد من انتقال العدوى ويمنع انتشارها ومن تلك التدابير:

أولاً: كراهة النفخ في الإناء أو التنفس فيه أو تبريد الطعام

اختلف الفقهاء حكم تبريد الطعام في الإناء والنفخ فيه، إلى قولين:

القول الأول: كراهة التنفس في الإناء والنفخ فيه وإليه ذهب الحنفية⁽⁵⁸⁾، والمالكية⁽⁵⁹⁾، والشافعية⁽⁶⁰⁾، والحنابلة⁽⁶¹⁾، والظاهرية⁽⁶²⁾، والزيدية⁽⁶³⁾.

القول الثاني: عدم كراهة النفخ في الإناء، وبه قال أبو يوسف -رحمه الله- من الحنفية إلا أنه استثنى ما له صوت مثل: أف، وقال: هو محمل النهي الوارد⁽⁶⁴⁾.

وهو قول للمالكية: أنه لا يكره النفخ في الطعام لمن كان وحده، لأن العلة هي أذية من يأكل معه لا أذية الأكل وحده⁽⁶⁵⁾.

وَقَالَ الْأَمْدِيُّ: (لَا يُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الطَّعَامِ إِذَا كَانَ حَارًّا. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ. إِنْ كَانَ تَمَّ حَاجَةٌ إِلَى الْأَكْلِ حِينَئِذٍ).⁽⁶⁶⁾

أدلة المذهبين: أدلة أصحاب القول الأول:

1- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ)⁽⁶⁷⁾

2- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ)⁽⁶⁸⁾

3- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَنْحِ الْإِنَاءَ، ثُمَّ لِيَعُدَّ إِنْ كَانَ يُرِيدُ)⁽⁶⁹⁾

4- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رضي الله عنه، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشُّرْبِ) فَقَالَ رَجُلٌ: الْقَدَاةُ⁽⁷⁰⁾ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ؟ قَالَ: (أَهْرِقْهَا)، قَالَ: فَإِنِّي لَا أَرَوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: (فَأَبِنِ الْقَدَحَ إِذَنْ عَنْ فَيْكِ)⁽⁷¹⁾

أدلة أصحاب القول الثاني:

لا أعلم دليلاً لأصحاب هذا القول غير حديث أنس -رضي الله عنه- فعن ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ، يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَزَعَمَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا)⁽⁷²⁾

القول الراجح

بعد عرض أدلة المذهبين يبدو لي الراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائلين بكراهة النفخ في الطعام، وقد ثبت علمياً ومن خلال التجربة أن النفخ في الطعام يتسبب في تلويثه وبالتالي انتقال الجراثيم المسببة للأمراض كالأنفلونزا والأيبولا وجائحة كورونا وغيرها من الأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي، ومن النهي نفهم أن النبي ﷺ إنما نهانا عن تبريد الشراب والطعام بالنفخ فيه لأن ذلك من شأنه أن يقي الإنسان من انتقال العدوى إليه وتقليل مخاطر إصابته بالأمراض المعدية.⁽⁷³⁾

قال الإمام القرطبي: (أن نهى ﷺ عن النفخ في الشراب حملاً لأُمَّته على مكارم الأَخلاق؛ لأنَّ النَّفْخَ فِي آتِيَةِ الْمَاءِ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْ رِيقِهِ فِيهَا شَيْءٌ مَعَ النَّفْخِ فَيَتَقَدَّرُ النَّاطِرُ وَيُفْسَدُ عَلَيْهِ وَقَوْلُ الرَّجُلِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أُرَوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ يَقْتَضِي أَنَّ التَّنَفُّسَ فِي الْإِنَاءِ مِنْ مَعْنَى النَّفْخِ)⁽⁷⁴⁾

وقال الإمام الشوكاني: (النهى عن التنفس في الذي يشرب منه لئلا يخرج من الفم بزاق يستقذره من شرب بعده منه أو تحصل فيه رائحة كريهة تتعلق بالماء أو بالإناء، وعلى هذا فإذا لم يتنفس في الإناء فليشرب في نفس واحد)⁽⁷⁵⁾

أما حديث أنس -رضي الله عنه- فلا يقوى على معارضة ما تقدم من أحاديث صحاح ويمكن حمله على أن النبي ﷺ كان يشرب وحده في الإناء أو أنه حار جداً بحيث لو شربه ﷺ أن يفضي إلى ضرر أكبر وأعظم، وكذلك مخالفة أبا يوسف -رحمه الله- والآمدي وقول المالكية، فهم لم يقولوا بعدم الكراهة بالمطلق، ولكن قيدها أبو يوسف بصدور الصوت والعلة فيه هو أن يتأذى أو يتقزز أو يستقذر السامع صدور الصوت، وقيد الآمدي بحرارة الطعام والشرب لمخافة أن يفضي الطعام الحار والشراب إلى مفسدة أكبر وأعظم من تبريده، والمالكية بعدم الكراهة لمن يأكل وحده وذلك بعدم انتشار العدوى لغيره لأنه وحده يأكل ويشرب في الإناء، فالراجح والله أعلم ما ذهب إليه أصحاب القول الأول.⁽⁷⁶⁾

ثانياً: منع البصاق والنخامة على الأرض

البصاق: هو ماء الفم والأخلاق التي تفرزها مسالك التنفس عند المرض إذا طرحت خارج الفم، فإذا دام فيه فهو ريق، وقد تقلب الصاد زائياً أو سيناً فيقال: بزاق وبساق الرقيق.⁽⁷⁷⁾

النخامة: بضم النون، ما يدفعه الانسان من صدره أو أنفه من بلغم أو نحوه.⁽⁷⁸⁾

أختلف الفقهاء في حكم البصاق والنخامة على الأرض في الأماكن العامة كالمسجد، وبه قال الأحناف⁽⁷⁹⁾، والشافعية⁽⁸⁰⁾.

القول الثاني: كراهة البصاق على الأرض في الأماكن العامة كالمسجد، وبه قال الحنابلة⁽⁸¹⁾، والمالكية إذا كان المسجد مفروش بالحصير أو مبلط أو لا يتمكن البصاق من دفنها ويجوز عندهم إذا كان المسجد محصباً شرط دفنها في التراب. قال الخطاب: (يَجُوزُ الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ مُحْصَباً، قَالَ فِي الْمُدُونَةِ: وَلَا يَبْصُقُ فِي الْمَسْجِدِ فَوْقَ الْحَصِيرِ وَيَدْلُكُهُ بِرِجْلِهِ وَلَكِنْ تَحْتَهُ وَلَا فِي حَائِطِ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ وَلَا فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ مُحْصَبٍ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْنِ الْبُصَاقِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ⁽⁸²⁾ مُحْصَباً فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْصُقَ بِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ وَتَحْتَ قَدَمَيْهِ وَيَدْفِنُهُ).⁽⁸³⁾

أدلة الفريقين: أدلة أصحاب القول الأول

- 1- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَزِقُّ أَحَدُكُمْ قَبْلَ قِبَلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ) ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: (أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا). (84)
- 2- عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ -رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: (رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مُحَاطًا أَوْ بُصَاقًا أَوْ نُحَامَةً، فَحَكَّهُ). (85)
- 3- عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ -رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الْبَزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ حَظِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا). (86)
- 4- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ دَخَلَ هَذَا الْمَسْجِدَ فَبَزَقَ فِيهِ أَوْ تَنَخَّمَ فَلْيَحْفَرْ فَلْيَدْفِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيَبْزُقْ فِي ثَوْبِهِ ثُمَّ لْيَخْرُجْ بِهِ). (87)
- 5- عَنْ أَبِي ذَرٍّ -رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي حَسَنَهَا وَسَيِّئَهَا، فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا إِمَاطَةَ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا النُّحَاعَةَ، قَالَ عَارِمٌ، تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ). (88)

أدلة أصحاب القول الثاني

- عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدَ حَدَّثَاهُ -رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ حَصَاةً فَحَكَّهَا، فَقَالَ: (إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْبُسرَى). (89)

الرأي الراجح

بعد عرض أدلة الفريقين يبدو لي الراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول وذلك لقوة أدلتهم، فضلاً عن أن من خالفهم قالوا بالكراهة إلا أن يكون المسجد محصباً يعني فيه تراب وحصى ولم يبلط أو يفرش بالحصير أو السجاد، وذلك لإمكان دفن البصاق والنخامة وتغيبها وبالتالي عدم التقذر منها وضمان عدم انتشار الأمراض والأوبئة من خلالها وذلك بسبب دفنها وهذا هو المراد من منع البصاق، ومعلوم لدى كل الناس أن البصاق يخرج من الفم وهو يحمل الكثير من الفايروسات والبكتيريا، لذلك نرى أن كثير من التحليلات المرضية تجرى عليه لبيان الأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي كالسل وكرونا، فهو طريقة من الطرق التي تؤكد إصابة الأشخاص بفايروس كورونا عن طريق تحليل لعاب المصاب.

وكذلك يخلق بحرمة البصاق والنخامة في الأماكن العامة كل شيء مستقذر أو من شأنه أن ينشر الأمراض والأوبئة كالكفوف والكمادات التي نراها منتشرة الآن في الطرقات والأماكن العامة من غير مراعاة للذوق العام أو لانتشار الأوبئة والأمراض في ظل جائحة كورونا.

ثالثاً: التطهير من نجاسة الحيوانات كالكلب

بعض الحيوانات تتغذى على النجاسات والقذارات والميتة، لذلك يكون لعابها نجساً ويحمل البكتيريا والفيروسات التي تسبب الأمراض للإنسان لهذا حثتنا الشريعة الإسلامية على تجنبها والتطهير منها، ومن ذلك غسل الإناء الذي يلغ فيه الكلب سبع مرات. ولكنهم اختلفوا في وجوب استعمال التراب مع الماء في التطهير إلى قولين:

القول الأول: يجب أن يكون التراب مع الماء في التطهير من نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما وبه قال الشافعية⁽⁹⁰⁾، والحنابلة⁽⁹¹⁾.

القول الثاني: لا يجب أن يكون التراب مع الماء في التطهير من نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما وبه قال الأحناف⁽⁹²⁾، والمالكية⁽⁹³⁾.

أدلة الفريقين: أدلة الفريق الأول:

1- عَنْ ابْنِ الْمُغَفَّلِ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكَلَابِ، ثُمَّ قَالَ: (مَا بِالْهُمَّ وَبَالُ الْكَلَابِ؟) ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ، وَقَالَ: (إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَغَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ)⁽⁹⁴⁾

2- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (طَهِّرْ إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهَنَ بِالتُّرَابِ)⁽⁹⁵⁾

أدلة الفريق الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بما استدل منه أصحاب القول الأول من غير ذكر للتراب، فقد جاء في سنن أبي داود عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ السَّابِعَةَ بِالتُّرَابِ). قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَمَّا أَبُو صَالِحٍ وَأَبُو رَزِينٍ وَالْأَعْرَجُ وَثَابِتُ الْأَحْنَفِ وَهَمَّامُ بْنُ مَنِهٍ وَأَبُو السَّدْيِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ رَوَوْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- وَلَمْ يَذْكُرُوا التُّرَابَ. وهذا ما استدل به الأحناف والمالكية بعدم اشتراط الغسل بالتراب من ولوغ الكلب.⁽⁹⁶⁾

الرأي الراجح

بعد بيان أدلة الفريق فالراجح والله أعلم من قال: بوجوب الغسل بالتراب وذلك لقوة أدلتهم على من عارضهم وأما ثابته بالصحيح من أحاديث رسول الله ﷺ، فضلاً عن ذلك فقد أثبت طيباً أن الفايروسات والبكتيريا التي يحتويها لعاب الكلب لا يمكن التخلص منها إلا بغسل الآنية بالتراب والماء، وأما لا تطهر بغسلها بالماء وإن خلط الماء بالمطهرات الطبية كالكحول وغيره.⁽⁹⁷⁾

رابعاً: منع التبرز والتبول في الموارد العامة

هنا رسول الله ﷺ عن التبرز والتبول في المياه الجارية أو على قارعة الطريق أو في الظل الذي يستظل به الناس كمواقف الحافلات أو ظلال الأشجار وغيرها، فعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (اتَّقُوا الْمَلْعَنَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ لِلْحِرَاءِ)⁽⁹⁸⁾

فمن المعلوم والمسلم به بأن البراز والتبول يحمل الكثير من الجراثيم والفايروسات التي تسبب الأمراض للإنسان كالكلوليرا والتيفوئيد والبلهارسيا وديدان الجهاز الهضمي كدودة البقرة الشريطية وغيرها الكثير من الأمراض، فكثير من الأطباء يؤكدون أن الغائط والتبول من أخطر مسببات الأمراض وخاصة أمراض الجهاز الهضمي فعند تبرز الإنسان في الماء تنتقل الطفيليات من الشخص المريض وتنتشر بالماء ومن ثم تنتقل إلى شخص آخر لتعيد دورة حياتها داخل جسم الإنسان من جديد.⁽⁹⁹⁾

لذلك هنا رسول الله ﷺ من التبول بالماء الراكد فعن أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قَالَ: (لَا يُؤْكَلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ)⁽¹⁰⁰⁾

لكن ما نراه اليوم في كثير من مدنها أن مياه الصرف الصحي والمياه الثقيلة تصرف إلى الأنهار وهذا من شأنه أن يسبب الكثير من الأمراض والمشاكل الصحية وهو أمر محرم ومنهي عنه شرعاً بدليل الأحاديث المتقدمة عن أفضل الخلق سيدنا محمد ﷺ.

خامساً: فهي المستيقظ أن يضع يده في إناء حتى يغسلها ثلاثاً

المسلم يجب أن يكون نظيفاً ومحافظاً على نظافة بدنه وما حوله من الأشياء، لذلك يعلمنا ديننا الحنيف أن من استيقظ فلا يمد يده في إناء حتى يغسلها ثلاثة مرات لأنه لا يعلم أين باتت يده، فعن أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه، أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ).⁽¹⁰¹⁾

فمن الممكن أن يده مست فرجه وهو مصاب بأمراض الجهاز الهضمي كالديدان، فتنتقل تلك الديدان إلى الإناء الذي يأكل فيه وبالتالي انتقلها إلى الشخص الذي يأكل معه.

سادساً: يجب تغطية آنية الطعام والشراب

أمرنا رسول الله ﷺ بوجوب تغطية أواني الطعام والشراب كي لا يصيبها الفايروسات والبكتيريا التي تسبب الأمراض للإنسان فعن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (عَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ، لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٌ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ). (102)

وقوله ﷺ: (عَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، وَأَغْلَقُوا الْبَابَ، وَأَطْفَأُوا السَّرَاحَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحِلُّ سِقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ عَلَى إِنَائِهِ عُدًّا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ، فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ). (103)

فقد بين لنا رسول الله ﷺ أن سبب تغطية الإناء هو لاتقاء نزول الوباء الذي يصيب الإنسان بالأمراض، فضلاً عن نهيهِ ﷺ من الشرب في الآنية غير المغطاة، فعن آمنة القيسية، قالت: سَمِعْتُ عَائِشَةَ -رضي الله عنها- تقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَشْرَبُوا إِلَّا فِيمَا أُوكِيَ عَلَيْهِ). (104)

سابعاً: تحريم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير

من كمال الشريعة الإسلامية أنها حرمت كل ما من شأنه أن يضر بصحة الإنسان ومما يضر بصحة الإنسان هو تناول الميتة، قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ (المائدة: 107) فالمتردة: هي الحيوان الذي مات بسبب سقوطه. والموقوذة: هي المقتولة بضربة عصا أو حجر أو نحو ذلك. والنطيحة: أي منطوحة الشاة التي ضربتها شاة أخرى برأسها أو بقرونها فماتت من ذلك. وما أكل السبع، والدم، ولحم الخنزير، وكل ذي مخلب وناب، فعن ابن عباس -رضي الله عنهما، قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ). (105)

وقد أثبت طبيياً أن الجراثيم تتكاثر في جسم الميتة وتبدأ عمليات التعفن والتحلل فور الموت، ويساعد في ذلك وجود الدم الذي يعمل على سرعة التعفن والتحلل وبالتالي انتشار الفايروسات والبكتيريا التي تبث سمومها داخل جسم الميتة، وفي حال تناول الإنسان لحم الميتة فإن هذه الجراثيم تنتقل للإنسان ويصاب بالأمراض فيجب تناول ما ذكي: أي ذبح على الطريقة الإسلامية، لأن المذبوحة تفرغ دمها وبالتالي تتخلص من جميع الفيروسات والبكتيريا لأن الدم هو الوعاء الناقل لكل الأمراض الجرثومية في جسم الكائن الحي. (106)

ثامناً: تحريم الزنا

من التدابير الوقائية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية هي تحريم الزنا وذلك صيانةً للأنساب وحفظاً للجهاز التناسلي من انتقال العدوى الأمراض كالإيدز وغيره، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 32) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ (الأنعام: 151) والزنا من أعظم الفواحش وأكثرها ذنباً فهو من الكبائر التي لعنا الله سبحانه وتعالى عنها وتوعد مرتكبها بالعقوبة في الدنيا والعذاب الكبير في الآخرة، قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور: 2) وهذه لغیر المتزوج أما المحصن فعقوبته الرجم، فعن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله طهرني، فقال: (ويحك، ارجع فاستغفر الله وتب إليه)، قال: فرجع غير بعيد، ثم جاء، فقال: يا رسول الله طهرني، فقال رسول الله ﷺ: (ويحك، ارجع فاستغفر الله وتب إليه)، قال: فرجع غير بعيد، ثم جاء، فقال: يا رسول الله طهرني، فقال النبي ﷺ مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة، قال له رسول الله: (فيم أطهرُك؟) فقال: من الزنى، فسأل رسول الله ﷺ: (أيه جنون؟) فأخبر أنه ليس بجنون، فقال: (أشرب خمرًا؟) فقام رجل فاستنكهه، فلم يجد منه ريح خمر، قال: فقال رسول الله ﷺ: (أزني؟) فقال: نعم، فأمر به فرجم، فكان الناس فيه فرقتين، قائل يقول: لقد هلك، لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول: ما توبة أفضل من توبة ماعز، أنه جاء إلى النبي ﷺ فوضع يده في يده، ثم قال: اقتلني بالحجارة، قال: فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة، ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس، فسلم ثم جلس، فقال: (استغفروا لماعز بن مالك)، قال: فقالوا: غفر الله لماعز بن مالك، قال، فقال رسول الله ﷺ: (لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم)، قال: ثم جاءت امرأة من غامد من الأزدي، فقالت: يا رسول الله طهرني، فقال: (ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه) فقالت: أراك تريد أن ترددني كما رددت ماعز بن مالك، قال: (وما ذاك؟) قالت: إنها حبلى من الزنى، فقال: (أنت؟) قالت: نعم، فقال لها: (حتى تضعي ما في بطنك)، قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت، قال: فأتى النبي ﷺ فقال: قد وضعت الغامدية، فقال: (إذا لا نرحمها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه)، فقام رجل من الأنصار، فقال: إني رضاعه يا نبي الله، قال: فرحمها. (107)

وكذلك حرمت الشريعة الإسلامية اللواط وإتيان البهيمة فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (من وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة)، فقيل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟ قال: ما سمعتُ

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا، أَوْ يَنْتَفَعَ بِهَا، وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ. (108)

وفي تحريم اللواط، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ تَحُومَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ كَمَمَهُ الْأَعْمَى عَنِ السَّبِيلِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَبَّ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ). (109)

فهذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة تبين لنا عظمة الشريعة الإسلامية في المحافظة على سلامة النفس البشرية ودفع مخاطر انتقال العدوى وانتشارها من خلال تحريمها للممارسات الجنسية غير الشرعية والتي من شأنها أن تهلك الإنسان بانتقال الأمراض له وما الإيدز إلا دليلاً على ذلك، ولم تكن الشريعة بذلك بل حثت على الزواج بغية تحصين الإنسان من الوقوع في الحرام وعدم انتقال الأمراض من خلال الممارسات الجنسية خارج إطار الزوجية، قال ﷺ: (مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ). (110)

تاسعاً: منع الخروج والدخول من الأرض الموبوءة

جاءت الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان شاملة في أحكامها كل القضايا والمستجدات، ومن تلك الأحكام والقضايا: أحكام الأوبئة التي ابتلى الله جل في علاه بها من يشاء من عباده شأنها في ذلك شأن كثير من الأمراض غير المعدية، بل لتلك الأمراض تأثير على الإنسان أكبر مما تؤثر الأمراض الأخرى، لذلك بين الفقهاء رحمهم الله في كتبهم كثيراً من أحكام الأمراض المعدية كطاعون والجذام وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى، وما جائحة كورونا إلا مرض من تلك الأمراض التي تناولها فقهاؤنا رحمهم الله في كتبهم ومؤلفاتهم، ومن تلك الأحكام النهي عن الدخول والخروج من الأرض الموبوءة مستنديين بذلك إلى سنة رسول الله ﷺ وقد استدلووا:

أولاً: عَنْ أُسَامَةَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الطَّاعُونَ رَجَسٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ، وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا، فِرَاراً مِنْهُ). (111)

ثانياً: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ). (112) ففي الأحاديث النبوية الشريفة دلالة على حرمة الخروج من الأرض الموبوءة بالطاعون أو الدخول إليها، ولكنهم اختلفوا هل التحريم خاص بالطاعون أم يشمل كل الأمراض المعدية الأخرى إلى قولين:

القول الأول: حرمة الخروج من الأرض الموبوءة بالطاعون أو الدخول إليها ولا فرق بين مرض معد وآخر، وهو قول جمهور أهل العلم ولم أعرف لهم مخالف غير السيوطي والهيتمي.⁽¹¹³⁾

القول الثاني: الحرمة مختصة بالطاعون أما غيره من الأمراض فيجوز الدخول والخروج منها، وبه قال السيوطي، والهيتمي، قال الهيتمي في الفتاوى الفقهية الكبرى: (الْفَرَارُ مِنْ أَرْضِ الْوَبَاءِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا قَالَهُ الْحَلَالُ السُّيُوطِيُّ، وَعِبَارَتُهُ الْوَبَاءُ غَيْرُ الطَّاعُونِ، وَالطَّاعُونُ أَخْصُ مِنَ الْوَبَاءِ وَقَدْ أُخْتُصَّ أَيُّ: الطَّاعُونُ بِكَوْنِهِ شَهَادَةً، وَرَحْمَةً، وَبِتَحْرِيمِ الْفَرَارِ مِنْهُ، وَهُوَ مِنَ الْوَبَاءِ بغيره كَالْحُمَى، وَمِنْ سَائِرِ أَسْبَابِ الْهَلَاكِ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَبَاءِ، وَالطَّاعُونِ هُوَ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّهُ هُوَ).⁽¹¹⁴⁾

أدلة أصحاب القول الأول: استدلت أصحاب القول الأول بعموم الأدلة السابقة على حرمة الخروج والدخول من الأرض الموبوءة بالطاعون أو بغيره من الأمراض الوبائية الأخرى.

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلت أصحاب القول الثاني بحديث أنس بن مالك -رضي الله عنه: (أَنَّ نَاسًا، أَوْ رَجَالًا، مِنْ عُكْلٍ وَعَرِينَةٍ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ، وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رَيْفٍ، وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذُودٍ وَبِرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ).⁽¹¹⁵⁾

وجه الدلالة: إذن رسول الله ﷺ للرعاة الذين استوخموا -أي استنقلوا- المدينة أن يتنزهوا إلى المسرح فيكونوا فيه حتى يصبحوا.⁽¹¹⁶⁾

يجاب على ذلك: أن المدينة المنورة لم يكن بها وباء أو مرض، واستوخمهم العيش في المدينة بسبب طبعهم وطريقتهم في العيش فهم سكن البوادي ولم يألفوا حياة المدينة.⁽¹¹⁷⁾

الرأي الرابع: بعد عرض أدلة الفريقين يتبين رجحان من قال: بحرمة الخروج والدخول من الأرض الموبوءة بالطاعون وبغيره من الأمراض المعدية الأخرى، وذلك لقوة أدلتهم ورجحانها على أدلة أصحاب القول الثاني، فكل مرض فتاك معد له القدرة على الانتشار وإصابة الآخرين بالعدوى له حكم الطاعون ولا فرق بينهما لأن الشريعة الإسلامية لا تفرق بين متشابهين، والوقاية من الأمراض فيه مصلحة حفظ النفس البشرية وهذا مقصد الشريعة الإسلامية.

عاشراً: منع زيارة المريض للسليم والعكس

عبادة المرضى سنة نبوية من سنن رسول الله ﷺ وهي حق من حقوق المسلم على أخيه المسلم وأكدت عليها السنة النبوية المطهرة، فعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ

سَبْعٍ: أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَنَهَانًا عَنْ: آنِيَةِ الْفِضَّةِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالْحَرِيرِ، وَالْدِّيَابِجِ، وَالْقَسِيِّ، وَالْإِسْتَبْرَقِ⁽¹¹⁸⁾، وقوله ﷺ في الحديث الذي يرويه أبو هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ).⁽¹¹⁹⁾

فهذه العيادة لمن كان مريض بمرض غير معدي، أما من كان مريض بمرض معدي فالقول الفصل فيه للأطباء فإذا أوصى الأطباء بعد الزيارة فإنه يجب الالتزام بتعليماتهم وعدم زيارة المريض حفظاً للنفس البشرية وصيانةً لها من الأذى، ويكتفى بالسؤال والاطمئنان على المريض من خلال برامج التواصل الاجتماعي كالفايبر والواتساب وغيرها من التطبيقات الأخرى، ودليل ذلك قوله ﷺ: (لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ).⁽¹²⁰⁾ والعلة من النهي مخافة انتشار المرض وانتقاله إلى الشخص السليم.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات

النتائج

- 1- من عظمة الشريعة الإسلامية وكمالها وصلاحها لكل زمان ومكان أنها بينت الكثير من التدابير الوقائية للحد من انتشار الأمراض المعدية قبل الطب بعشرات بل مئات السنين.
- 2- التدابير الوقائية: وهي الإجراءات التي يحكم بها على الجاني وفقاً للقانون، وهي الإجراءات الوقائية التي يقوم بها ذوي المهن الصحية للحد من الأمراض ومنع انتشارها.
- 3- اثبتنا انتقال العدوى وهي موجودة واقعة ثابتة في تاريخنا الإسلامي ولا مجال لأنكارها ونفي وقوعها.
- 4- لا يجوز التعمد بنقل العدوى ومن تعمد بنقلها فهو أثم وتجب عليه العقوبة، فلا يجوز نقل المرض المعدي إلى الأصحاء وهو من كبائر الذنوب ويترتب عليه عذاب الله في الآخرة والقصاص في الدنيا، فكل من نقل العدوى إلى شخص آخر وأدى لموته فهذا القتل بالتسبب، واتفق فيه الفقهاء - رحمهم الله - على وجوب القصاص.
- 5- من تسبب بنقل العدوى تقصيراً وجهلاً واهمالاً بالخطأ من غير تعمد فلا إثم عليه في الآخرة لكن وجب عليه ضمان ما أتلّفه في الدنيا.

- 6- من التدابير الشريعة التي اتخذتها الشريعة الإسلامية كراهة النفخ في الإناء أو التنفس فيه أو تبريد الطعام، حفاظاً على النفس البشرية من الأمراض والاسقام.
- 7- حرمة البصاق على الأرض في الأماكن العامة كالمسجد مراعاةً للمشاعر الإنسانية ومحافظاً على النظافة ومنعاً لانتشار العدوى.
- 8- وجوب التطهر من نجاسة بعض الحيوانات كالكلاب والخنائير التي تنقل الأمراض للإنسان.
- 9- منع التبرز والتبول في الموارد العامة -المياه الجارية- أو في الطرق أو في ظلال الأشجار، وذلك لأن البراز والبول يحمل الكثير من الجراثيم والفايروسات التي تسبب الأمراض للإنسان كالكوليرا والتيفوئيد والشريعة الإسلامية حرمت كل ما من شأنه أن يؤدي الإنسان.
- 10- منع المستيقظ أن يضع يده في إناء حتى يغسلها ثلاثاً، فالمسلم يجب أن يكون نظيفاً ومحافظاً على نظافة بدنه وما حوله من الأشياء.
- 11- وجوب تغطية آنية الطعام والشراب فالرسول ﷺ أمرنا بوجوب تغطية أواني الطعام والشراب كي لا يصيبها الفايروسات والبكتيريا التي تسبب الأمراض للإنسان.
- 12- تحريم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وذلك لما تحويه من جراثيم وفايروسات كثيرة قد ثبت بالدليل القاطع تأثيرها على الإنسان.
- 13- تحريم الزنا، من التدابير الوقائية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية صيانةً للأنساب وحفظاً للجهاز التناسلي من انتقال العدوى والأمراض كالإيدز وغيره.
- 14- منع الخروج والدخول من الأرض الموبوءة، وهو ما يطلق عليه اليوم بالحجر المناطقي، وذلك لضمان عدم انتقال وانتشار الأمراض المعدية.
- 15- منع زيارة المريض للسليم والسليم للمريض، وذلك لضمان عدم انتقال الأمراض وزيادة في انتشارها.

التوصيات

- 1- يجب على الإنسان المصاب بمرض انتقالي أن يتقي من نقل المرض لغيره حتى لا ينتشر المرض ويخرج عن السيطرة.
- 2- يجب الالتزام بتعليمات وزارة الصحة ونصائح الأطباء وعدم مخالفتها، ومن يخالفها فهو أثم.
- 3- يجب سن القوانين والعقوبات على المخالفين لشروط الحجر الصحي وتعليمات وزارة الصحة، التي من شأنها السيطرة على الأوبئة ووقف انتشارها.

- 4- يجب على المريض بمرض معد عدم حضور التجمعات أو الصلاة في المساجد.
- 5- ضرورة تأليف لجان متخصصة من أهل العلم وذوي الخبرة، مهمتها النظر بالخصوصيات والقضايا المتعلقة بالأمراض الانتقالية في المحاكم المختصة.
- 6- وجوب عقد المؤتمرات والندوات التي تبين الأحكام المتعلقة بالأمراض الانتقالية، وتعريف الناس بخطورتها وكيفية الوقاية منها وتجنبها.

المصادر:

1. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط/3، سنة 1414هـ.
2. قلعجي، محمد رواس قلنجي - حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط/2، سنة 1408هـ - 1988م.
3. ابو حماد، حسام حسن حسني، أحكام نقل الأمراض المعدية دراسة فقهية، رسالة ماجستير في جامعة القدس - عمادة الدراسات العليا، بأشراف د. سليم علي الرجوب، سنة 2016م.
4. الدقر، محمد نزار الدقر، العدوى ومشروعية الوقاية في العلم والشرع، موقع الاعجاز العلمي، <https://draldaker.wordpress.com/2013/05/17/>.
5. المرسي، ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحاميد هنداي، دار الكتب العلمية - بيروت، سنة 2000م.
6. المناوي، محمد عبدالرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر - بيروت، ط/1، سنة 1410هـ.
7. الفراهيدي، ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: د. مهدي المحزومي و د. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر والتوزيع.
8. الزبيدي، ابو الفضل محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الزبيدي الملقب بمرتضى، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية - بيروت.
9. الجوزي، أبو الفرج جمال الدين بن علي بن محمد بن جعفر الجوزي، المدهش، تحقيق: د. مروان قباني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط / 2، سنة 1985م.
10. أ.د. أحمد محمد أبو طه، التدابير الوقائية من الوقوع في جريمة العرض الفعلية، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، تفهنا الأشرف دقهلية، العدد 14، سنة 2012م.
11. الطويلي، أحمد أحمد صالح الطويلي، التدابير الوقائية من الجريمة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في جامعة صنعاء - اليمن، سنة 2005م.
12. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط / 1، سنة 1983م.
13. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، دار الفكر - بيروت، 1423هـ.
14. بن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، سنة 2000م.
15. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الحاوي للفتاوي في الفقه، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، سنة 2000م.
16. الرحيباني، مصطفى السيوطي الرحيباني، مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي، سنة 1961 م.

17. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصباطي، دار الحديث - مصر، ط/1، سنة 1993م.
18. بن شرف، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، المناج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط / 2، دار الفكر - بيروت، سنة 1392 هـ.

الهوامش:

- (1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (233-231/7) مادة: مرض.
- (2) ينظر: قلنجي، معجم لغة الفقهاء (422).
- (3) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (39/15) مادة: عدى.
- (4) ينظر: أبو حماد، أحكام نقل الأمراض المعدية دراسة فقهية (18).
- (5) ينظر: أبو حماد، أحكام نقل الأمراض المعدية دراسة فقهية (18).
- (6) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (39/15) مادة: عدى.
- (7) ينظر: الدفر، موقع الاعجاز العلمي، 17/05/2013/https://draldaker.wordpress.com/ (31/1).
- (8) ينظر: المرسي، للمحكم والمحيط الأعظم، (566/10).
- (9) ينظر: المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، (478/1).
- (10) ينظر: الفراهيدي، العين، د. ت (65/3) مادة: كفتح.
- (11) ينظر: لسان العرب (573/2) مادة: كفتح.
- (12) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (227/4) مادة: وقى.
- (13) ينظر: الجوزي، المدهش، (135/1).
- (14) ينظر: المصدر نفسه.
- (15) ينظر: الزبيدي، المدهش (135/1).
- (16) ينظر: أ.د. أحمد محمد أبو طه، التدابير الوقائية من الوقوع في جريمة العرض الفعلية، (1074/2).
- (17) ينظر: الطويلي، التدابير الوقائية من الجريمة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، (5).
- (18) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (268/4) مادة: دير.
- (19) ينظر: الجرجاني، التعريفات، (54).
- (20) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (268/4) مادة: دير.
- (21) ينظر: السيوساي، شرح فتح القدير، (304/4).
- (22) ينظر: بن عبد البر، الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، (422/8).
- (23) ينظر: السيوطي، الحاوي للفتاوي في الفقه، (279/1).
- (24) ينظر: الرحيباني، مطالب أولي النهي، (699/1).
- (25) ينظر: ابن حزم، أبو محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى، دار الفكر - بيروت، دت (173/5).
- (26) ينظر: الشوكاني، نيل الأوطار، (211/6).
- (27) ينظر: السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، (231/1).
- (28) ينظر: الزرقاني، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، دار الكتب العلمية - بيروت، سنة 1411 هـ (425/4).
- (29) متفق عليه: البخاري (175/4) حديث رقم: 3473. ومسلم (1737/4) حديث رقم: 2218.
- (30) البخاري (138/7)، حديث رقم: 5771.
- (31) مسند أحمد (449/15) حديث رقم: 9722. قال شعب الأرنؤوط: حديث صحيح.
- (32) مسلم (1752/4) حديث رقم: 2231.
- (33) البخاري (130/7) حديث رقم: 5729.
- (34) سنن ابن ماجه (1172/2) حديث رقم: 3543، في الزوائد رجال إسناده ثقات، وهو حديث حسن صحيح.

- (35) الطب النبوي (355/1) حديث رقم: 291، قال ابن حجر: حديث واه أو ضعيف.
- (36) تقدم تخرجه (ص10).
- (37) مسند أحمد (252/7) حديث رقم: 4198، قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.
- (38) البخاري (7/135) حديث رقم: 5757.
- (39) الحاكم (152/4) حديث رقم: 7196، قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يُخَرَّجْهُ.
- (40) تقدم تخرجه (ص11).
- (41) ينظر: أبو حماد، أحكام نقل الأمراض المعدية دراسة فقهية (21).
- (42) ينظر: بن شرف، المناج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (14/213-214).
- (43) صحيح ابن حبان (488/13) حديث رقم: (6120).
- (44) الترمذي (266/4) حديث رقم: 1817.
- (45) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كته وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، سنة 1379هـ (160/10).
- (46) الحاكم، (66/2) حديث رقم: (2345)، قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرَّجْهُ.
- (47) ينظر: الخرخشي، محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله، شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر للطباعة - بيروت، (7/8).
- (48) ينظر: الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، سنة 1419 هـ - 1999 م (74/12).
- (49) ينظر: ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، المغني، مكتبة القاهرة - مصر، سنة 1388هـ - 1968م (266/8).
- (50) ينظر: الكاساني، علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي - بيروت، سنة 1982م (239/7).
- (51) الحاكم، (242/3) حديث رقم: 4967، قال الحاكم: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرَّجْهُ.
- (52) أحمد، (6/5) حديث رقم: 2784، قال: شعيب الأرنؤوط: أسناده صحيح.
- (53) الحاكم، (242/3) حديث رقم: 4967، قال الحاكم: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرَّجْهُ.
- (54) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، حلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، (188).
- (55) ينظر: العبدري، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله، التاج والإكلیل لمختصر خليل، دار الفكر - بيروت، سنة 1398 هـ (320/6).
- (56) ينظر: ابن قدامة، المغني (398/5).
- (57) الحاكم (236/2) حديث رقم: 2860، قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرَّجْهُ.
- (58) ينظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر - بيروت، ط/2، سنة 1412هـ - 1992م (340/6).
- (59) ينظر: القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب - بيروت، سنة 1994م (258/13).
- (60) ينظر: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، ط/3، سنة 1412هـ - 1991م (340/7).
- (61) ينظر: المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط/2، د. ت (328/8).
- (62) ينظر: ابن حزم، المحلى (52/7).
- (63) ينظر: الشوكاني، نيل الأوطار (65/9).
- (64) ينظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (340/6).

- (65) ينظر: ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، تحقيق: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي - لبنان، ط/2، سنة 1408هـ - 1988م (17/172).
- (66) ينظر: المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (328/8).
- (67) البخاري (42/1) حديث رقم: (153).
- (68) مسلم (1602/3) حديث رقم: (121).
- (69) أن ماجة (1133/2) حديث رقم: (3427)، قال محمد فؤاد عبد الباقي: في الزوائد إسناد صحيح رجاله ثقات.
- (70) الفذالة: هي كل ما يتأذى به الشارب مما يقع في الماء وفي غيره.
- (71) الترمذي (303/4) حديث رقم: (1887)، قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
- (72) البخاري (112/7) حديث رقم: (5631).
- (73) ينظر: الدفر، العدوى ومشروعية الوقاية في العلم والشرع (35/1).
- (74) ينظر: ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (236/7).
- (75) ينظر: الشوكاني، نيل الأوطار (220/8).
- (76) ينظر: الدفر، العدوى ومشروعية الوقاية في العلم والشرع (35/1).
- (77) ينظر: قلنجي، معجم لغة الفقهاء (107/1).
- (78) ينظر: قلنجي، معجم لغة الفقهاء (476/1).
- (79) ينظر: ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار (661/1).
- (80) ينظر: الأنصاري، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (186/1).
- (81) ينظر: البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، دقائق أولى النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، عالم الكتب - بيروت، ط/1، سنة 1993م (214/1).
- (82) ينظر: الخطاب الرُعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر - بيروت، ط/3، سنة 1412هـ - 1992م (155/2).
- (83) ينظر المصدر نفسه.
- (84) البخاري، (90/1) حديث رقم: (405).
- (85) البخاري، (90/1) حديث رقم: (407).
- (86) البخاري، (90/1) حديث رقم: (415).
- (87) أبو داود، (178/1) حديث رقم: (477)، اسناده صحيح.
- (88) أحمد، (448-449/35) حديث رقم: (21567)، قال شعيب الأرنؤوط: إسناد قوي على شرط مسلم.
- (89) البخاري، (90/1) حديث رقم: (408).
- (90) ينظر: الخطيب الشريبي، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشريبي الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط/1، سنة 1415هـ - 1994م (83/1).
- (91) ينظر: ابن قدامة، المغني (52/1).
- (92) ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (63/1).
- (93) ينظر: الدسوقي، محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عيش، دار الفكر - بيروت، د. ت (49/1).
- (94) مسلم، (235/1) حديث رقم: (93).
- (95) المصدر نفسه، (234/1) حديث رقم: (91).
- (96) أبو داود (27/1) حديث رقم: (73)، حديث حسن صحيح.
- (97) ينظر: الثبيتي، الدكتور علي جابر وادع الثبيتي، الوقاية الصحية في الإسلام، بحث منشور بمجلة البحوث الإسلامية/ صادرة عن الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية الإفتاء العدد واحد وسبعون، سنة 2011م (372).
- (98) الحاكم (273/1) حديث رقم: 594، قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ.

- (99) ينظر: الوقاية الصحية في الإسلام (358).
- (100) (مسلم: (235/1) حديث رقم: (95).
- (101) مسلم (233/1) حديث رقم: (87).
- (102) مسلم، (1596/3) حديث رقم: (99).
- (103) مسلم، (1594/3) حديث رقم: (96).
- (104) أحمد، (493-492/40) حديث رقم: (24433)، قال شعيب الأرنؤوط: حديث حسن لغيره.
- (105) مسلم، (1534/3) حديث رقم: (16).
- (106) ينظر: إبراهيم، د. أحمد شوقي إبراهيم، المحرمات وصحة الإنسان والطب الوقائي موسوعة المعارف الطبية في ضوء القرآن والسنة، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1/ سنة 2002م (13).
- (107) مسلم، (1321/3) حديث رقم: (22).
- (108) الترمذي، (56/4) حديث رقم: (1455)، قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ لَّا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.
- (109) أحمد (26/5) حديث رقم: (2816)، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده جيد، رجاله رجال الصحيح.
- (110) البخاري (26/3) حديث رقم: (1905).
- (111) متفق عليه: البخاري: (175/4) حديث رقم: (3473). ومسلم (1737/4) حديث رقم: (2218).
- (112) تقدم تخريجه (ص11).
- (113) ينظر: الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، الفتاوى الفقهية الكبرى، جمعها: الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، المكتبة الإسلامية، د. ت (11/4).
- (114) ينظر: المصدر نفسه (11/4).
- (115) البخاري (129/7) حديث رقم: (5727).
- (116) ينظر: أبو حماد، أحكام نقل الأمراض المعدية دراسة فقهية (120).
- (117) ينظر المصدر نفسه.
- (118) البخاري (71/2) حديث رقم: (1239).
- (119) المصدر نفسه (71/2) حديث رقم: (1240).
- (120) تقدم تخريجه (ص11).